



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العامتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنميةموجز حلقة النقاش المتعلقة بالتأثير السلبي لتغير المناخ على جهود
الدول الرامية إلى أعمال حقوق الطفل والسياسات والدروس
المستفادة والممارسات الجيدة ذات الصلة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/٣٢، الذي قرر مجلس حقوق الإنسان بموجبه عقد حلقة نقاش بشأن التأثير السلبي لتغير المناخ على الجهود التي تبذلها الدول من أجل حقوق الطفل والسياسات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة ذات الصلة. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته التي تلي حلقة النقاش، تقريراً موجزاً، بما في ذلك أي توصية تنبثق عن هذا النقاش، كي ينظر في اتخاذ مزيد من إجراءات المتابعة. ويقدم هذا التقرير موجز حلقة النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ، التي عُقدت في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧ أثناء الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-05282(A)



* 1 7 0 5 2 8 2 *

أولاً - مقدمة

- ١ - عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/٣٢، عقد المجلس حلقة نقاش بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ على جهود الدول الرامية إلى إعمال حقوق الطفل، والسياسات ذات الصلة، والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة^(١).
- ٢ - وترأس نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، عمرو رمضان، حلقة النقاش التي افتتحها بيان مديرة شعبة المشاركة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- ٣ - وأتاحت حلقة النقاش هذه للدول، وللمنظمات الدولية، وللجهات المعنية الأخرى فرصة لمناقشة موضوع تأثير تغير المناخ على التمتع بحقوق الطفل، والتركيز على تيسير اتخاذ إجراءات فعالة قائمة على الحقوق من خلال تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين أعضاء فريق الخبراء، والدول، والمنظمات الدولية، والجهات المعنية الأخرى.
- ٤ - وتولت نائبة الممثلة الدائمة للفلبين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، السيدة ماريا تيريزا ت. ألموجويلا، حلقة النقاش هذه. وشارك في الحلقة نائب وزير الخارجية الفيتنامي السيد ها كيم نغوك، والممثل الدائم لبنغلاديش لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السيد شميم أحسان؛ ومديرة مكتب الاتصال في جنيف التابع لشعبة الشراكات العامة في صندوق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة ماريلينا فيفياي؛ ومقررة لجنة حقوق الطفل السيدة كريستن ساندرغ؛ ومؤسسة "مؤسسة الأمل الأخضر" السيدة كيهكاشان باسو.

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

- ٥ - أشارت مديرة شعبة المشاركة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان تتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التصدي لخطر تغير المناخ. فقد خلصت لجنة حقوق الطفل إلى أن تغير المناخ يهدد صحة الطفل تهديداً خطيراً، ويُفاقم حدة التفاوتات الصحية. ويزيد تغير المناخ أيضاً من حدة المخاطر التي تتهدد الأطفال من أمراض، وسوء تغذية، وإجهاد حراري، وكوارث طبيعية، وتشرد، الأمر الذي يؤثر في حقوق الأطفال، ورفاههم، وحتى بقائهم. ومن هذا المنطلق، كان من الضروري وضع الأطفال في صميم استراتيجيات التخفيف والتكيف.
- ٦ - ويهدد تغير المناخ بشكل مباشر هوية الأطفال، ومعيشتهم، وعلاقتهم بالبيئة. ومن وجهة نظر قانونية وأخلاقية ومعنوية، تُعتبر وفيات الأطفال التي كان في الإمكان تجنبها، جراء إجراءات وقائية غير كافية وضعها الإنسان، تحدياً لمفهوم العدالة نفسه. ومع ذلك، يُتوقع ألا

(١) يوجد شريط فيديو عن كامل نقاشات فرقة العمل على الرابط التالي:

<http://webtv.un.org/meetings-events/watch/panel-discussion-on-climate-change-and-child-rights-10th-meeting-34th-regular-session-human-rights-council-5343577829001>

تفي الدول إلى حد كبير بالتزاماتها الحالية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، وأن تتخذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على نسبة الاحترار المحددة بأقل من درجتين مئويتين، على نحو ما ورد في اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، وألا تفي بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الطفل والإنصاف بين الأجيال. فلكل دولة التزامات تتعلق بحقوق الإنسان للحد من أضرار المناخ تتضمن تنظيم ممارساتها البيئية لحماية مجتمعاتها المحلية الضعيفة، ومساءلة المخالفين، وضمان سبل الانتصاف عندما تحدث أضرار.

٧- وتتطلب المقاربة القائمة على الحقوق تمكين الأطفال باعتبارهم عوامل تغيير، وكفالة تعليم ملائم لهم رفعاً للتحديات المقبلة. وللأطفال (وفقاً لسنهم ونضجهم) حق المشاركة في اتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على رفاههم، بما فيها تلك المتصلة بسياسة المناخ. فعلى سبيل المثال، وصفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأطفال بأنهم من عوامل التغيير الحاسمة للانتقال إلى تنمية عادلة ومستدامة وخالية من الوقود الأحفوري. فقد سبق أن أثبت الأطفال بالفعل أهميتهم كقياديين للتغيير في مجال المناخ. وما فتى الأطفال يُشاركون في دعاوى استراتيجية تعزيراً لعمل مناهجي أكثر طموحاً. ففي قضية *جوليانا ضد الولايات المتحدة*، رفع الأطفال قضية ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى أنها انتهكت حقوقاً مختلفة من حقوقهم الدستورية في الحياة، والحرية، والممتلكات، والحماية المتساوية جراء ما اتخذته الحكومة من إجراءات غير مناسبة في التصدي لتغير المناخ. وشددت المديرية في ختام بيانها الافتتاحي، على أهمية تمكين الأطفال وتعليمهم، وإدماجهم من أجل زيادة فعالية العمل المناخي.

ثالثاً - موجز حلقة النقاش

٨- افتتحت مديرة حلقة النقاش، نائبة الممثل الدائم للفلبين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وأكدت في كلمتها أن حكومة بلدها تولي اهتماماً بالغاً لحلقة النقاش بشأن تغير المناخ وحقوق الطفل. وأضافت أن الفلبين من أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ، وأنها تُعول على التنفيذ الفعال لاتفاق باريس، بما في ذلك إعطاء دفعة جديدة للتعاون الدولي من أجل كفاءة فعالية جهود التخفيف والتكيف. فمن شأن تغير المناخ أن يزيد من تواتر وشدة الكوارث الطبيعية التي تشير التقديرات إلى أنها تؤثر في حياة ٢٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم كل سنة، نصفهم من الأطفال. فقد شهدت الفلبين وحدها ٢٧٤ كارثة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٥، تأثر جراءها ١٣٠ مليون شخص. وتأثر بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ أيضاً ما مجموعه ١٠,٨ مليون طالب جراء الكوارث التي ضربت الفلبين، وحُوت ٤٧٢ ٨ مدرسة إلى مراكز إجلاء. وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شرد إعصار لا ندو مليون شخص، وألحق أضراراً بما مجموعه ٨٠٣ مدارس أغلقت لمدة أسبوعين تقريباً. وحُوت مائة وثمانية وثلاثون مدرسة إلى مراكز إجلاء. وأثرت هذه الكوارث في الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وزاد تأثيرها على حقوق الأطفال الأساسية. وسعت الفلبين إلى إبراز العلاقة بين تغير المناخ والتمتع بحقوق الإنسان بالعمل مباشرة على تطوير سياساتها البيئية بغية معالجة وحماية حقوق الطفل، على نحو ما فعلت ضمن قانونها المتعلق بتغير المناخ لعام ٢٠٠٩. وقبلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لهذا البلد في الآونة

الأخيرة التماساً ضد ٤٧ شركة "كربون رئيسية"، اتهمت فيه هذه الشركات بانتهاك الحقوق الأساسية لملايين الناس. ودعت اللجنة في أعقاب ذلك إلى إجراء تحقيق في تداعيات تغير المناخ على حقوق الإنسان ومساءلة الملوّثين الرئيسيين.

ألف- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

٩- ذكر نائب وزير خارجية فييت نام أن العديد من التحديات تواجه جهود التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الطفل. ويزيد كل من نقص الموارد، وضعف الهياكل الأساسية، ومحدودية قدرات التنبؤ في البلدان النامية من صعوبة التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ على الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم الأطفال. ولا يوجد وعي كاف بشأن الطريقة التي يؤثر بها تغير المناخ في حقوق الأطفال. فأكثر من نصف بليون طفل - ٢٣ في المائة من أطفال العالم إجمالاً - يعيش في مناطق تكثُر فيها الفيضانات. ويعيش ١٦٠ مليون طفل تقريباً في مناطق عالية أو شديدة الجفاف. وفي فييت نام، تأثر ٥٠٠.٠٠٠ طفل في العام الماضي من الجفاف والملوحة في أعقاب أطول موجة جفاف في تاريخ ظاهرة النينيو.

١٠- ولما كانت الحاجة تدعو إلى وضع سياسات مناخية محورها الطفل، فإن حكومة فييت نام اعتمدت استراتيجية وطنية بشأن تغير المناخ للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، واستراتيجية وطنية للوقاية من الكوارث الطبيعية والتصدي لها والتخفيف من حدتها حتى عام ٢٠٢٠؛ وتشدد هاتان الاستراتيجيتان على أهمية التصدي لآثار تغير المناخ السلبية على الأطفال، وأتاحتا لأقاليمها أطراً لرسم خططها في هذا الصدد. وتتضمن هذه الخطط تدابير شاملة لرعاية الطفل وحمايته في جميع المراحل، ووضعت عنصر الوقاية ضمن أولوياتها. وجددت فييت نام أيضاً تركيزها على خطاب تغير المناخ في سعيها إلى وضع برنامج في المستقبل للحد من مخاطر الكوارث محوره الطفل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

١١- ودعا نائب وزير خارجية فييت نام إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الوعي بتغير المناخ وآثاره على الأطفال. وأضاف أن هذا الأمر يتطلب زيادة الوعي بقضايا المناخ وبوسائل مختلفة منها المدارس، ووسائل الإعلام، والمهرجانات الموسيقية، والبرامج التلفزيونية، وحلقات العمل. وأدججت في فييت نام برامج للتوعية بتغير المناخ ضمن المناهج الدراسية الوطنية. فعندما يفهم الأطفال والبالغون مسألة تغير المناخ وآثاره على الأطفال، فإن السياسات المناخية التي محورها الطفل تتبع هذا الفهم. وتدعو الحاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن تغير المناخ، مع التركيز على معالجة آثاره السلبية على الأطفال، وعلى تعميم حقوقهم. واختتم نائب الوزير كلمته بدعوة الأمم المتحدة إلى أن تتولى قيادة الدراسات الدولية بشأن تأثير تغير المناخ على الأطفال، وشكرها على مساعدتها القيمة ودعمها فييت نام خلال موجة ظاهرة النينيو العام الماضي.

١٢- ولاحظ الممثل الدائم لبنغلاديش أن حلقات النقاش السابقة في مجلس حقوق الإنسان تطرقت بالتفصيل لمسألة الترابط القائم بين حقوق الإنسان وتغير المناخ. وأضاف أن أفقر الناس في المجتمع هم أشد الناس عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما الأطفال الضعفاء منهم، وأن تغير المناخ أضر بنظام الطبيعة، وأخل بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ذات الصلة. وساهمت زيادة عدد الكوارث الطبيعية، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، وارتفاع

مستوى سطح البحر في اندلاع أزمة مياه الشرب والصرف الصحي، وفي انتشار الأمراض المعدية وغير المعدية، وسوء التغذية الحاد، ونسبة الرسوب المدرسي، وأعمال السخرة، والخسائر في الأرواح وفي سبل العيش. ويتطلب التصدي لآثار تغير المناخ نفقات عامة كبيرة في القطاعات ذات الصلة. ولهذا السبب، قلص تغير المناخ بشدة قدرة الدول على ضمان حقوق الأطفال، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والوقاية من الاستغلال الاقتصادي.

١٣- ومن شأن الآثار الاجتماعية لتغير المناخ على الدول النامية المنخفضة أن تفضي إلى اندلاع أعمال عنف وصراعات ولربما إلى تشرد جماعي. ومن شأن تدابير التصدي غير الفعالة للخسائر المتكررة ذات الصلة بالطقس أيضاً، والأضرار التي تلحق بالأشخاص، والموارد الطبيعية، وموارد الرزق، أن تفضي إلى مزيد من عدم الاستقرار، ويكون الأطفال الأشخاص الأكثر تضرراً منها. فقد يعرقل تغير المناخ الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (لا سيما الأهداف ٢، ٣، ٤، ٨، ١١، ١٣، ١٦)، والإضرار بمعظم البلدان التي أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ، ومنها بنغلاديش. وتشتد الحاجة إلى عمل مناخي عاجل وطموح لمواجهة هذا التحدي. فقد أُشير بوضوح في اتفاق باريس إلى أنه ينبغي، عند اتخاذ الإجراءات بشأن المناخ، أن تحترم الدول، وتعزز، وتنظر في التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وأن تحدد المستوى الذي ينبغي لجميع الدول أن تتخذ على أساسه إجراءاتها القائمة على المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بالتكيف، والتخفيف، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ومن ثم، فإن اتفاق باريس يتيح فرصة واضحة لاتخاذ جميع قرارات المناخ خدمة لمصالح الطفل الفضلي.

١٤- وعلى الصعيد الوطني، نفذت بنغلاديش خطة إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، التي وُضع ضمنها برنامج المنازل الشمسية، في جملة أمور. وقد أتاح هذا البرنامج الكهرباء للمناطق الريفية غير الموصولة بشبكة التوزيع، ومكّن الأطفال من تمديد وقت الدراسة. وتأمل بنغلاديش في توسيع نطاق استخدام مضخات الري الشمسية، والشبكات الشمسية النانوية والبالغة الصغر لتيسير الحصول على الكهرباء، وزيادة حجم إنتاجها الزراعي، ومن ثم أيضاً تعزيز الأمن الغذائي للأطفال. وكانت هذه التدابير تدابير للتخفيف تخلفتها منافع مشتركة استجابت لاحتياجات الأطفال. وصُممت استراتيجية التكيف مع تغير المناخ على المنوال نفسه مراعاة لاحتياجات وهشاشة وضع الأطفال، وذلك باستخدام ملاجئ الأعاصير المؤقتة في المدارس أثناء الكوارث مثلاً.

١٥- واقترح الممثل الدائم بعض المداغل الممكنة لاتخاذ مزيد من الإجراءات عملاً باتفاق باريس والاتفاقية الإطارية، ودعا الدول إلى الاستمرار في التركيز على حقوق الطفل عند إعداد وتقديم المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً؛ ورفع سقف جهود التخفيف؛ ووضع نظام للخسائر والأضرار يستجيب استجابة كافية للالتزامات في مجال حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الطفل؛ والتصدي لمسألة حماية الطفل في عمل فرقة العمل المعنية بالتشرد المنشأة بموجب آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ. ودعا علاوة على ذلك الدول إلى حمل المؤسسات التجارية على انتهاج سلوك مسؤول وعدم حصر سلوكها هذا في خفض الانبعاثات، بل العمل أيضاً على توفير الموارد اللازمة للتكيف مع تغير المناخ حماية لحقوق الأطفال. وربط الممثل الدائم بين تفشي مختلف الأمراض المعدية وغير المعدية جراء تغير المناخ،

وشدد على أن الدول تستطيع الاستفادة من التعديل الأخير لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بالقدرة على شراء الأدوية لتحسين أعمال حق الأطفال في الصحة، والحد من وفيات الأطفال والأمهات. ومن أجل حماية حقوق الأطفال جراء تغير المناخ، يتعين على الدول تعبئة إرادتها السياسية والعمل على تحقيق أهداف اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦- ولاحظت مديرة مكتب الاتصال في جنيف التابع لشعبة الشراكات العامة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تغير المناخ أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد الأطفال والأجيال المقبلة في العالم. وأضافت أن تغير المناخ يؤثر بطرق شتى على حقوق الأطفال، بما في ذلك حصولهم على الغذاء، والماء، والصحة، والتنمية، والتعليم، وحتى على بقائهم على قيد الحياة. ويؤثر تغير المناخ أيضاً في أنماط هطول الأمطار، وزيادة تواتر الأحداث الهيدرولوجية وشدتها، ما يهدد حياة ٥٠٠ مليون طفل يعيشون في مناطق معرضة للفيضانات، و١٦٠ مليون طفل معرضين للجفاف الشديد و١١٥ مليون طفل معرضين للأعاصير المدارية. وقد كان للكوارث أثر سلبي على طائفة من حقوق الطفل المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل. وارتبط هذا الأثر مثلاً بزيادة مخاطر الصدمات النفسية - الاجتماعية، والانفصال، والاستغلال، ومسائل أخرى تتعلق بحماية الطفل. ويظل الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة أكثر عرضة من غيرهم لأن أفقر الأسر تميل إلى الاستقرار في المناطق الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ.

١٧- وفاقم تغير المناخ أيضاً انتشار الأمراض المنقولة، وكان سبباً رئيسياً في وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وسوء التغذية التي مثلت ٤٥ في المائة من هذه الوفيات. ومن شأن سوء التغذية ونقصها في السنتين الأوليين من عمر الطفل أن تفضي إلى تقزم دائم، ما يؤثر سلباً في نمو الطفل البدني وتطوره المعرفي، وما لذلك من آثار طويلة الأجل على نموه. وعلاوة على ذلك، أسفر تلوث الهواء المرتبط باستهلاك الوقود الأحفوري عن حالات من الالتهاب الرئوي، والأمراض التنفسية الأخرى. ويعيش حوالي ٣٠٠ مليون طفل في مناطق ينتشر فيها هواء سام يقل بستة أضعاف عن الحد الأدنى لمعايير الهواء الجيد. ويفضي تلوث الهواء إلى وفاة حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة سنوياً. ويتضرر الأطفال من تغير المناخ عموماً أكثر من البالغين بسبب نقص نموهم البدني، وضعف مناعتهم، إذ تمثل السنوات الخمس الأولى من عمرهم أضعف مراحل حياتهم.

١٨- وشددت ممثلة اليونيسف على أنه ينبغي عدم إضاعة الوقت والعمل بسرعة على حماية حقوق الملايين من الأطفال الذين يعيشون في مناطق منكوبة بفعل كوارث تظهر فجأة وتنتقل ببطء، وفي بيئات يلوثها الهواء السام. وأضافت أن الاعتراف بحقوق الإنسان وحقوق الطفل في اتفاق باريس خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، شددت على الحاجة الملحة إلى حماية الأطفال وحقوقهم في سياق تغير المناخ ضمن إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ينبغي ترجمة هذه الأقوال إلى أفعال، وينبغي العمل على تقييم أفضل لتأثير تغير المناخ في التمتع بحقوق الطفل، وذلك بغية الإبلاغ بهذا العمل. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض ارتفاع درجة الحرارة عبر العام إلى ١,٥ درجة مئوية أو أقل من أجل تحسين كفاءة الطاقة، والتخلص تدريجياً من استخدام الوقود الأحفوري،

والانتقال إلى الطاقة المستدامة. وينبغي أيضاً توجيه الاستثمارات إلى بناء مرافق للرعاية الصحية، والمدارس، وشبكات المياه، والصرف الصحي، تكون قادرة على مقاومة الكوارث.

١٩- وينبغي في الأخير السماح للأطفال من مختلف الأعمار والانتماءات الاجتماعية بالمشاركة في وضع سياسات المناخ. فمن شأن التثقيف بشأن تغير المناخ أن يُمكن المدرسين والآباء والأطفال من المشاركة بوصفهم عوامل تغيير في مجتمعاتهم. وينبغي معرفة آراء الأطفال واحتياجاتهم الخاصة، والإصغاء إليها، واتخاذ إجراءات بشأنها، والعمل على إشراكهم في وضع سياسات وإجراءات المناخ الوطنية والدولية. وفي الختام، دعت ممثلة اليونيسيف الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الرئيسيين إلى توضيح الإجراءات المطلوبة من أجل إنشاء بيئة نظيفة ومستدامة، وإلى إدماج المسائل المرتبطة بإجراءات وآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان ضمن تقاريرها المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل.

٢٠- ووصف مقرر اللجنة المعنية بحقوق الطفل كيف أن اللجنة حددت في يوم مناقشتها العامة بشأن البيئة في عام ٢٠١٦ التزامات من ثلاث فئات هي: الالتزامات الموضوعية للتخفيف والتكيف، والالتزامات الإجرائية، وزيادة الالتزامات، لا سيما بالنسبة للأشخاص المعرضين للأضرار البيئية، بمن فيهم الأطفال. ويهدد تغير المناخ المصالح الفضلى للأطفال وجميع حقوقهم الأساسية تقريباً، بما فيها الحق في الحياة، والبقاء، والنمو، والراحة، والترفيه، واللعب، وحقوقهم في حياة ثقافية، وفي الصحة، وفي مستوى معيشي لائق، وفي السكن، والغذاء، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، والهوية، والمساواة. ومن شأن تغير المناخ، جراء التفاوتات القائمة في الحصول على الأراضي الخصبة والمياه العذبة، أن يسهم في اندلاع الصراعات العنيفة، والاستغلال، والهجرة أو التشرّد على نطاق واسع. ويمثل تغير المناخ تهديداً وجودياً للأطفال الشعوب الأصلية بسبب علاقتهم الوثيقة بالبيئة. والحاجة ملحة لأن تنتهج الدول مقاربة قائمة على حقوق الطفل بشأن تغير المناخ تراعي حقوقه ومصالحه الفضلى، لا سيما حقه في الحياة، والبقاء، والنمو.

٢١- وتشمل الحقوق الإجرائية ذات الصلة المتضررة جراء تغير المناخ الحقوق المرتبطة بالمعلومات، والتثقيف البيئي، والمشاركة. ويعتمد الأطفال على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وآثاره قبل أن يختاروا ويمارسوا حقوقهم في حرية التعبير والمشاركة في المسائل البيئية. ويضطلع التعليم بدور هام في تمكين الأطفال من أن يصبحوا عناصر تغيير فاعلة؛ وينبغي أن يتضمن تعليمهم مناهج دراسية واضحة وشاملة ومتجددة. وينبغي أن تعكس هذه المناهج الدراسية مختلف السياقات المحلية، وأن تتضمن معلومات تتصل بحالة كل طفل على حدة، وبالمعارف التقليدية حسب مقتضى الحال. ويقدم الهدف ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة توجيهات بدعوته الدول إلى ضمان اكتساب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢٢- وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال المعاقين، ولأطفال من مجموعات السكان الأصليين، وغيرهم من الأطفال الضعفاء لأنهم يتأثرون بتغير المناخ تأثراً غير متناسب. ومن المهم التعامل معهم، شأنهم شأن جميع الأطفال، باعتبارهم عوامل تغيير ومشاركين نشطين في العمل المناخي. ويشير الهدف ١٣-بء من أهداف التنمية المستدامة بوضوح إلى الحاجة إلى "تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان

نمواً...، بما في ذلك التركيز على... الشباب". وفي الختام، دعا مقرر لجنة حقوق الطفل إلى وضع سياسات وآليات تُشرك الأطفال والشباب في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ على الأصعدة المحلي والوطني والدولي.

٢٣- وعرضت مؤسسة "مؤسسة الأمل الأخضر" تفاصيل عملها البيئي وما يحفزها على عملها هذا، كونها مناصرة للبيئة وعمرها لا يتجاوز ١٦ عاماً. ولاحظت أن تغير المناخ يضيف بُعداً آخر إلى المعاناة الإنسانية هو: الواقع القاسي لعصرنا هذا. فالقمم الجليدية القطبية تذوب، ومستويات سطح البحر ترتفع، والأعاصير المدارية تلحق الدمار، وحرائق الغابات تحرق سماءنا، واقتصاداتنا التي يحرك الوقود الأحفوري نشاطها حولت مدنا إلى غرف غاز حقيقية. ويؤثر تغير المناخ على حق الطفل في الحياة، والصحة، والتعليم، والغذاء، والمأوى.

٢٤- ومع ذلك، سعى الكثيرون إلى تهميش المسألة والانتقاص من أهميتها بالرغم مما طرأ من تغييرات جذرية، منها انتشار التشرد بفعل تغير المناخ. ودفعت الفيضانات، وموجات الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر الملايين من الناس، بمن فيهم الكثير من الأطفال، إلى ترك ديارهم وبلدانهم في ظروف متقلقلة زادت من خطر استغلالهم. وأسهم تغير المناخ أيضاً في عبء تفشي الأمراض بين الأطفال. ويُعتقد أن آثار تغير المناخ مسؤولة عن ٢,٤ في المائة من حالات الإسهال، و٦ في المائة من حالات الملاريا في جميع أنحاء العالم. وتتأثر الفتيات أكثر من غيرهن بتغير المناخ لأنهن يواجهن بُعداً إضافياً في مكافحتهن للتمييز الجنساني عند مواجهة الكوارث.

٢٥- وأشارت مؤسسة "الأمل الأخضر" إلى أن هذه الحالات تلهم الشباب على الإعراب عن آرائهم كما تفعل هي. وأضافت أن للأطفال دوراً قيادياً لتكوين المستقبل لأنهم مواطنو المستقبل. وأتاحت مؤسسة "الأمل الأخضر" منبراً للشباب للعمل سوياً واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ. وقد نما نشاط هذه المؤسسة وأصبحت منظمة متعددة الأقاليم يديرها حصرياً فريق مكون من الأطفال، وتضم أكثر من ألف متطوع نشط يعملون على تعزيز العدل المناخي، وحماية التنوع البيولوجي، ووقف تدهور الأراضي، وتشجيع الاستهلاك المستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين. ونظمت المؤسسة ما يسمى "أكاديميات البيئة"، وهي حلقات عمل ومؤتمرات مصممة خصيصاً أدارها "الشباب من أجل الشباب". وأنشأت المؤسسة أيضاً شركات داخل المجتمع المدني، ومع هيئات حكومية، ومع شركات خاصة. واعترفت مؤسسة "الأمل الأخضر" بأن تغير المناخ أكبر تهديد لبقاء الأطفال. ولهذا السبب، أعربت عن خالص امتنانها لمنحها فرصة للدفاع عن حقوق الطفل وعلاقة هذه الحقوق بتغير المناخ في مجلس حقوق الإنسان.

باء- حلقة النقاش التفاعلي

٢٦- شارك في المناقشة العامة ممثلو الاتحاد الأوروبي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألبانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنين، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس (باسم المجموعة الأفريقية)، والجزائر، وجورجيا، والسلفادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وسلوفينيا، وسريلانكا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، وكندا (باسم البلدان الناطقة بالفرنسية)، وكوستاريكا (باسم تعهد جنيف بحقوق الإنسان ضمن

الإجراءات المتعلقة بالمناخ)، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والهند، واليونان.

٢٧- وتكلم في حلقة النقاش ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، والمركز المستقل للبحوث والمبادرات من أجل الحوار، ومنظمة المحامين الدولية، ومعهد ماريا أوسيلياتريتشني الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين (بالتعاون مع منظمة النساء المتطوعات الدولية من أجل تطوير التعليم).

٢٨- وطلب عدد إضافي من المشاركين الكلمة أثناء حلقة النقاش، لكنهم لم يستطيعوا الإدلاء ببياناتهم بسبب ضيق الوقت. وينتمي هؤلاء الممثلون إلى الدول التالية: إكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وباراغواي، وبوتسوانا، وبيرو، وتوغو، والجبل الأسود، وجنوب أفريقيا، والسودان، وفيجي، وليبيا، ومدغشقر، والمكسيك، وملديف، ومنغوليا، وهاتي؛ وينتمي البعض الآخر إلى المنظمات غير الحكومية التالية: شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، والمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة معاريج للسلام والتنمية.

٢٩- واتفق المتكلمون على أن تغير المناخ يؤثر سلباً على طائفة واسعة من حقوق الأطفال، ويعوق جهود الدول من أجل احترام جميع حقوق الأطفال، وتعزيزها، وحمايتها، وإعمالها. وأثيرت أمثلة محددة عن تغير المناخ وتأثيره على التمتع بحقوق الطفل في الحياة، والصحة، والغذاء، والتعليم، والتنمية، والمياه، والصرف الصحي، من بين أمور أخرى. ولوحظ أن الأطفال دون سن الخامسة هم الأكثر تأثراً من تغير المناخ، وما يرتبط به من ارتفاع في حالات الإسهال، وسوء التغذية، والملاريا، وحمى الضنك، وغيرها من أسباب اعتلال ووفيات الأطفال. ويتعرض الأطفال أكثر من البالغين للأشعة فوق البنفسجية الشديدة، ويودعون في مآوي غير مناسبة، ويعانون من تلوث الهواء الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، يعرقل تغير المناخ حق الأطفال في التعليم، نتيجة إغلاق المدارس بين جملة أمور، وما تخلفه الكوارث الطبيعية من أضرار، وحالات التشرد والآثار المرتبطة بذلك. وأضر الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، والخسائر الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة أيضاً بحقوق الطفل، وجهود الدول لإعمالها.

٣٠- وشدد المتكلمون على أن الأطفال يتأثرون بتغير المناخ بدرجات غير متناسبة، إلا أن الأطفال الضعفاء تأثروا، والأجيال القادمة ستتأثر أكثر، وهذا الأمر ظلم فادح. فالجهات الأكثر تضرراً هي نفسها التي أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ. ومن ضمن هذه الجهات الفتيات، والأطفال الفقراء، وأطفال السكان الأصليين، والأطفال المشردون، والأطفال المنفصلون عن أسرهم، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في مناطق جغرافية أو هشة من الناحية البيئية مثل المناطق القاحلة، والجبال المرتفعة، والجزر، والغابات، والمناطق الساحلية الأخرى، وما إلى ذلك. وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء الآثار المباشرة لتغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول المعرضة لتغير المناخ. وحثوا على وضع مصالح الأطفال في صلب السياسات التي تتصدى لتغير المناخ في الدول المتضررة بالفعل من تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل السواحل، والكوارث الطبيعية الشديدة.

٣١- وشدد المتكلمون على أن تغير المناخ في الدول المعرضة لتغير المناخ يشكل تهديداً متزامناً على حق السكان في الحياة، والبقاء، والتنمية، من بين أمور أخرى. وتأثرت بشدة أيضاً حقوق وفرص الأطفال الذين يعيشون في هذه الدول جراء كفاحتهم من أجل البقاء في مواطنهم الأصلية. وعلاوة على ما يتهدد سلامة الأطفال البدنية، يمثل تغير المناخ خطراً على هوية الأطفال الثقافية، وقدرتهم على الحفاظ على روابطهم مع بيئتهم الطبيعية.

٣٢- وشدد المتكلمون أيضاً على أهمية المساواة بين الجنسين في جميع إجراءات المناخ، وأشاروا إلى أن النساء والفتيات يتأثرن بتغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. ودعا أحد المتكلمين إلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية والإدماج الاجتماعي في جميع سياسات إدارة تغير المناخ، ومخاطر الكوارث، والمشاريع، وعمليات التخطيط.

٣٣- ورحب المتكلمون باتفاق باريس الذي يشير صراحة إلى حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأطفال. فقد أكد اتفاق باريس من جديد أن الدول عليها التزامات في مجال حقوق الإنسان فيما يتصل بتغير المناخ. ولوحظ أن للأعمال التجارية أيضاً مسؤوليات تتعلق بمعالجة آثار تغير المناخ على التمتع بحقوق الطفل، وأن ثمة حاجة إلى ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف عند انتهاك هذه الحقوق. ودعا المتكلمون إلى بذل كل الجهود لضمان نجاح تنفيذ اتفاق باريس تنفيذاً قائماً على الحقوق. وسلطوا الضوء أيضاً على الروابط القائمة بين تغير المناخ، وحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشددوا على أن تغير المناخ يهدد تنفيذ الأهداف الإنمائية على جميع المستويات. ومن المهم في هذا الصدد ربط الإجراءات والمواقف والعمليات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية، ومجلس حقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي من أجل ضمان تقدم فعال ومتضافر صوب تنمية مستدامة يستفيد منها الجميع.

٣٤- وجدد أحد المتكلمين دعوته لمجلس حقوق الإنسان تعيين مقرر خاص معني بحقوق الإنسان وتغير المناخ بغية تيسير الجهود الرامية إلى نسج هذه الروابط الحيوية، واكتساب فهم أفضل لآثار تغير المناخ على التمتع بجميع حقوق الإنسان. وشدد متكلم آخر على دور تعهد جنيف بحقوق الإنسان ضمن الإجراءات المتعلقة بالمناخ في الجمع بين حقوق الإنسان والأوساط المعنية بالمناخ. وفي السياق نفسه، أشار المشاركون إلى ضرورة إقامة تعاون أوسع على الصعيد الوطني بين القطاعات والوكالات الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن لجميع أصحاب المصلحة بذل مزيد من الجهود لإدماج حقوق الإنسان المرتبطة بتغير المناخ ضمن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

٣٥- ودعا العديد من المتكلمين إلى تعزيز مشاركة الأطفال في صنع القرارات، وأبرزوا أهمية التعليم في تمكين الأطفال بوصفهم عوامل تغيير. وهذا الأمر ضروري لتمكين الأطفال من التصدي للتحديات المستقبلية المتعلقة بتغير المناخ والحفاظ على البيئة. وقدمت بعض الوفود موجزاً عن سياساتها الوطنية لتثقيف وتوعية الأطفال بشأن تغير المناخ وآثاره. وتضمنت هذه السياسات إدماج التثقيف بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية الوطنية، وإنشاء آليات تشاركية محلية ووطنية لإجراءات التعاون الإيكولوجي، وإشراك الأطفال، وبناء شبكات المدارس المعنية بالبيئة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل المناخي، ووضع خطط واستراتيجيات وطنية للعمل ترمي إلى كفالة مشاركة الشباب والأطفال في

الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتحسين مستوى عيش الأجيال الحالية والمقبلة، وإنشاء مراكز للتثقيف البيئي.

٣٦- ودعا المتكلمون أيضاً إلى زيادة التعاون الدولي من أجل تعزيز مقارنة قائمة على الحقوق للتخفيف والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن الضروري اتخاذ إجراءات لبناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا. وأشار بعض المتكلمين إلى أن عدم الوفاء بالتعهدات المالية للتصدي لتغير المناخ يعني أن تأثير تغير المناخ سيستمر جيلاً بعد جيل. ودعوا إلى إرساء تضامن دولي لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المناخ وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتبينة في آن واحد. ووصفت عدة وفود التعاون الدولي الرامي إلى التصدي لتغير المناخ بأنه جزء لا يتجزأ من سياساتها الخارجية واستراتيجياتها الإنمائية. وشددت على أهمية تبادل التدابير الفعالة في مجال مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الأطفال.

٣٧- وطرح المتكلمون عدداً من الأسئلة المحددة على المشاركين وطلبوا، في جملة أمور، تبادل الممارسات الجيدة من أجل التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الطفل؛ وطلبوا إليهم أيضاً وصف الدور المحتمل للسياسات التي محورها الطفل في العمل المناخي؛ وإعطاء تفاصيل عن أساليب تعميم مراعاة حقوق الإنسان وحقوق الطفل تحديداً في التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره؛ ومعالجة كيفية تعزيز حق الأطفال في الانتصاف، بما في ذلك من خلال مبادئ الاتفاقية الإطارية، ومراعاة آثار تغير المناخ العابرة للحدود بسبب عدم وفاء الدول بالتزاماتها في هذا الصدد؛ ووصف كيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المتعلقة بتغير المناخ؛ وتحديد الخطوات الحاسمة التي يتعين اتخاذها على الصعيد الدولي لمعالجة التحديات الخاصة بتغير المناخ من أجل حماية حقوق الأطفال في البلدان النامية؛ وتحديد الإجراءات الأساسية اللازمة لحماية حقوق الأطفال، وتعزيز المساواة بين الأجيال.

جيم - الردود والملاحظات الختامية

٣٨- أعطت مديرة النقاش المشاركين، أثناء حلقة النقاش الحوارية هذه وبعدها، فرصة للرد على الأسئلة والإدلاء بملاحظاتهم الختامية. ولاحظت أن هناك شاعلاً مشتركاً بين الدول يتعلق بآثار تغير المناخ على حقوق الطفل. وذكرت مديرة النقاش فيما يتعلق بإجراءات بلدها بشأن هذه المسألة، أن بلدها اعتمد ونفذ سياسات الإغاثة الطارئة، وشيد ملاجئ مؤقتة تراعي احتياجات المرأة والطفل، خاصة بالأيتام والأطفال المنفصلين عن ذويهم، والأطفال غير المصحوبين؛ ودعا بلدها أيضاً إلى زيادة إجراءات المراقبة لمكافحة الاتجار بالأطفال أثناء الكوارث وحالات ما بعد الكوارث؛ ووضع نظاماً لترميم واستعادة الوثائق المفقودة وإعادة الإعمار في أعقاب الكوارث؛ وعزز برامج تدريبية محورها الطفل لفائدة المدرسين في المجتمعات المحلية، وفرق الإنقاذ والإغاثة في حالات الكوارث؛ وعمل على النهوض بالمبادئ التوجيهية الرامية إلى لمّ شمل الأطفال المنفصلين بأسرهم وأقاربهم (وهذه مسألة تتكرر على أرض الواقع)؛ وأشرك الأطفال في التخطيط للحد من مخاطر الكوارث وتقييم الاحتياجات بعد الكوارث. ووجهت مديرة النقاش العديد من الأسئلة التي أثّرت أثناء الحوار التفاعلي إلى أعضاء حلقة النقاش، وطلبت إليهم أن ينظروا، بشكل خاص، في دور مجلس حقوق الإنسان وعلاقته بحماية حقوق الطفل من الآثار السلبية لتغير المناخ، والطريقة التي يمكن بها للمجلس تعزيز مقارنة أكثر

اتساقاً بين جميع الجهات الفاعلة، وكيفية ضمان وفاء الدول بالتزاماتها على الصعيد الدولي لحماية حقوق الأطفال في سياق تغير المناخ.

٣٩- وشدد نائب وزير خارجية فييت نام على ضرورة تأهيل جيل واع بقضايا المناخ من خلال وضع سياسات تتصدى لتغير المناخ محوراً للطفل، وإشراك الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية في تثقيف الأطفال بشأن المناخ، وتشجيع مشاركتهم في العمل المناخي. وأضاف أن سياسات فييت نام بشأن المناخ جعلت الطفل محوراً لها، وشجعت على مشاركة أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى إطلاع الأطفال على تغير المناخ في برامج التلفزيون وفي غيره من المنابر الإعلامية. وأشار نائب الوزير أيضاً إلى أن التعاون الدولي والدعم المقدم من الأمم المتحدة كانا عاملين حاسمين في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الطفل. وحظيت فييت نام بدعم وتعاون فعالين من الأمم المتحدة يرتبطان بالبحث وتقييم آثار تغير المناخ على حقوق الطفل، وبجهود إذكاء الوعي، والحد من تعرض الأطفال لمخاطر الكوارث. وتعاونت مختلف الوزارات لتقييم آثار تغير المناخ على صحة الأطفال، وعلى تعليمهم وحصولهم على الخدمات الاجتماعية. وعملت الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزارة التعليم، على إدماج تغير المناخ في المناهج الدراسية لجميع الأعمار. وعملت فييت نام، جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة، خاصة اليونيسيف، على وضع برنامج للحد من مخاطر الكوارث. وهذا النوع من التعاون يكتسي عموماً أهمية حيوية في جهود الدولة لاتباع مقاربة مستدامة قائمة على الحقوق لإزاء تغير المناخ.

٤٠- وأشار الممثل الدائم لبنغلاديش إلى أحد الشواهد في بلده، وشدد على الحاجة إلى تبادل أفضل الممارسات. فمدينة راجشاهي في بنغلاديش مثلاً تحولت من إحدى المدن الأكثر تلوثاً في العالم إلى مدينة انخفضت فيها بعض أنواع الملوثات الضارة بنسبة ٦٧,٢ في المائة، حيث أرسلت مهندسيها إلى مدن حول العالم بحثاً عن أفضل الممارسات للحد من استهلاك الوقود الأحفوري. واستعاض هؤلاء المهندسون، بين أمور أخرى، عن نظم النقل القائمة على الوقود الأحفوري بنظم مستدامة، واعتمدوا برامج لغرس الأشجار في هذه المدينة. وتناول الممثل الدائم أيضاً مسؤوليات الدول على الصعيد الدولي، بما في ذلك تنفيذ اتفاق باريس. وأشار إلى أنه ينبغي أن تدرك الدول أهمية إذكاء الوعي، الأمر الذي زاد من حدة الضغط على القيادة لاتخاذ القرار الصحيح. وينبغي أن تدرك الهيئات التشريعية الوطنية قضايا المناخ، وأن تفهم فهماً أفضل العلاقة القائمة بين حقوق الإنسان والبيئة الصحية والتنمية. وفي هذا الصدد، رحب الممثل الدائم وأشاد بالعمل الجيد الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف.

٤١- وارتأت مديرة مكتب الاتصال في جنيف التابع لشعبة الشراكات العامة في صندوق الأمم المتحدة للطفولة أيضاً أن للهيئات التشريعية الوطنية دوراً رئيسياً في معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الطفل، بما في ذلك حقوق الفتيات والأطفال الذين يتأثرون بتغير المناخ تأثراً غير متناسب. وأكدت أن على الدول مسؤوليات على الصعيدين الوطني والعاور للحدود لحماية الأطفال من الآثار الضارة لتغير المناخ، وضمان وصولهم إلى سبل الانتصاف في حال تعرضهم لأضرار المناخ. وبموجب المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتحمل قطاع الأعمال التجارية بدوره مسؤولية ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف. وتعليقاً على المعلومات المرتبطة بآثار تغير المناخ على حقوق الأطفال، أبرزت ممثلة اليونيسيف عمل مجلس

حقوق الإنسان، ودعت إلى جمع البيانات المصنفة التي من شأنها أن تساعد على تحديد الأشخاص، بمن فيهم الأطفال والنساء والسكان الأصليون الذين يتضررون بشكل غير متناسب من الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي الختام، دعت إلى زيادة التعاون المتعدد القطاعات، وتطوير المواد التعليمية الملائمة للطفل بشأن تغير المناخ، التي يمكنها أن تيسر مشاركة الأطفال في العمل المناخي، وإدماج حقوق الإنسان وحقوق الطفل في كل آليات الرصد والاستعراض، بما في ذلك في الاتفاقية الإطارية.

٤٢- وشدد مقرر لجنة حقوق الطفل بدوره على أهمية ضمان مشاركة الأطفال في العمل المناخي. وأضاف أنه يمكن تحقيق هذه المشاركة بإنشاء لجان استشارية دائمة على المستويين المحلي والوطني تشمل أطفالاً يشاركون في عمليات صنع القرارات الحكومية. ودعا المقرر الدول إلى اتخاذ مزيد من الخطوات للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الأطفال، بما في ذلك تحسين تقاريرها بشأن قضايا المناخ التي تقدمها إلى اللجنة. ويمكن لإسهامات المجتمع المدني في استعراضات التقارير الدورية للدول الأطراف المقدمة إلى اللجنة أن تعالج قضايا المناخ بتوجيه الانتباه إلى مدى كفاية المساهمات الفردية للدول في الجهود الدولية الرامية إلى حصر تغير المناخ في أقل من ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وإلى آثار عملها المناخي على حقوق الإنسان. ويمكن للجنة أن تساعد بدورها على مساءلة الدول عن شواغل حقوق الإنسان المتعلقة بالمناخ التي أثرت أثناء استعراض عملية إصدار التوصيات ذات الصلة، وتوجيه أسئلتها عن الجهود التي تبذلها الدول، مثل تنظيم المشاريع التجارية، ورصد آثار المناخ السلبية والتصدي لها. وبالمثل، يمكن للدول أن تستخدم عملية الاستعراض الدوري الشامل لتبادل الأسئلة، ومساءلة بعضها البعض عن التزاماتها بشأن المناخ وحقوق الإنسان. وفي الختام، يمكن للدول أن تستعين بولايتها القضائية خارج حدودها الإقليمية عند الاقتضاء من أجل التصدي لآثار تغير المناخ العابرة للحدود، وتعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة.

٤٣- ورداً على سؤال بشأن دور وسائل الإعلام الاجتماعية في التصدي لتغير المناخ، ذكرت مؤسسة "الأمل الأخضر" أن هذه الوسائل ساعدت على تجاوز الحدود الجغرافية، ومكنت مؤسستها من توسيع أنشطتها على الصعيد العالمي. ودعت إلى زيادة الوعي بشأن صحة المعلومات المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي. وارتأت أن من الضروري تعزيز استخدام منابر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً مسؤولاً توجيهاً لنقل معلومات دقيقة. واختتمت كلمتها في حلقة النقاش بالتشديد مجدداً على إسماع صوت الأطفال، وإشراكهم في صنع القرارات، ووضع وتنفيذ البرامج والإجراءات ذات الصلة بتغير المناخ.

٤٤- وفي ختام الحلقة، أكدت مديرة النقاش أنه ينبغي بذل جهود جماعية لبناء القدرات من أجل حماية حقوق الأطفال، والأجيال المقبلة، وضمان حماية جميع حقوق الإنسان عند متابعة وتنفيذ اتفاق باريس. وكشفت حلقة النقاش عدداً من التحديات التي تواجه تعميم حقوق الأطفال في مجال العمل المناخي، وكشفت أيضاً أن ثمة الكثير من الممارسات الجيدة. وأعربت المديرية عن أملها في أن يقدم الموجز المقبل عن حلقة النقاش والدراسة التحليلية بشأن تغير المناخ وحقوق الطفل توصيات إضافية ملموسة لحماية هذه الحقوق وإعمالها بفضل العمل المناخي.